كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Analysis of the characteristics of the environmental composition of the population of Maysan Governorate for the period (1987-2012)

Dr. Abbas HasanThajeel

University of Tikrit/ College of Arts
Department of Applied Geography

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

A B S T R A C T

the environmental structure of the population their mens pepnatatan distribution according to the environment whether been from the urban or from the countryside. The research has been temporally bounded by the duration (1987-2012) whle for the spatial boundaries have already identified by the administrative border of Misan goverenrate.

The research included two studies in addition to the introduction and the conclusions and the suggestions. The first study dealt with the analysis of the population distribution the urban and the countryside in the province and Iraq while the second study dealt with the influential geographical factors in distribution of the urban and the countryside population to know how they are distributed and the reasons behind this distribution.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987-2012)

م.د. عباس حسن ثجيل/ جامعة تكريت/ كلية الاداب /قسم الجغرافية التطبيقية

الخلاصة

يقصد بالتركيب البيئي للسكان توزيعهم حسب البيئة سواءً كانوا من الحضر او الريف. تحدد البحث زمانياً بالمدة (1987–2012) أما الحدود المكانية فقد تحددت بحدود محافظة ميسان الإدارية. تضمن البحث مبحثين إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحث الأول تحليل التوزيع السكان الحضر والريف في المحافظة والعراق بينما تناول المبحث الثاني العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع سكان الريف و الحضر لمعرفة كيفية توزيعهم والأسباب التي تقف وراء هذا التوزيع.

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

المقدمة:-

يقصد بالتركيب البيئي للسكان توزيعهم حسب البيئة سواءً كانوا من الحضر والريف او البدو، ولقلة اعداد سكان البدو في المحافظة فقد اقتصر البحث على دراسة الحضر والريف فقط.

وتعد دراسة هذا التوزيع ذات أهمية كبيرة، لما يصاحبه من تباين في القيم الاجتماعيةوالأنشطة الاقتصادية والصحية وغير ذلك. ويفيد هذا النوع من التركيب في معرفة حجم السكان الحضر والريف وخصائص نموهم وتركيبهم وتوقعاتهم المستقبلية على أساس ما يحصل من تغييرات تطرأ على الحركة الطبيعية والمكانية للسكان، ولذلك فهو يعين المعنيين في وضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الانيه والمستقبلية لسكان الحضر والريف إضافةلإعداد التصاميم الأساسية للمستوطنات في الحضر والريف ومجال استخداماتها المختلفة.

يعد الجانب الإداري والبلدي هو احد أهم المعايير المتبعة للتفريق بين الريف و المدينة في العراق وهذا يعني إن سكان المدن هم الذين يعيشون في المراكز الحضرية (مركز قضاء أو مركز ناحية) ويعملون في الصناعة و التجارة والخدمات، أما سكان الريف هم الذين يعيشون خارج المراكز الحضرية انفة الذكر ويعملون في الزراعة وتربية الحيوانات و الصيد والرعي.

وعلى ضوء ما تقدم ولأهمية دراسة هذا الموضوع فقد اختاره الباحث، والمتضمن دراسة وتحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة ميسان للمدة (1987-2012)، وفق منهج التحليل الكمي الذي تعتمده جغرافية السكان نهجاً في تحليل الاختلافات المكانية لمجمل خصائص السكان للوصول الى معرفة العوامل التي توضح التشابه والاختلاف في خصائص التركيب البيئي لسكان المحافظة في التوزيع و النمو والتركيب وبيان تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي تقف وراء ذلك، وهذا تطلب القيام بالزيارات الميدانية لعدد من وحدات المحافظة الادارية للوقوف على اسباب التوزيع ومعرفة العلاقة بين العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية منها وعلاقتها بالتوزيع البيئي لسكان المحافظة من الحضر والريف.

تضمن البحث مبحثين اضافة الى المقدمة والاستنتاجات و التوصيات، تناول المبحث الاول تحليل توزيع السكان الحضر والريف في المحافظة والعراق. وتناول المبحث الثاني العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع سكان الريف و الحضر لمعرفة كيفية توزيعهم و الاسباب التي تقف وراء هذا التوزيع.

1. مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بمجموعة من الاسئلة حول ماهية العلاقة بين توزيع السكان الحضر والريف في محافظة ميسان وتنوع اشكال وأنماطه و الخصائص الجغرافية المتعلقة بها سواءً كانت طبيعية او بشرية.
2. فرضية البحث: وهي تقوم على اساس البحث عن اجابةً للمشكلة التي تقول بوجود تباين في توزيع التركيب البيئي للسكان وانماطه المختلفة بتأثير العوامل الجغرافية سواءً كانت طبيعيه او بشرية و التي وزع السكان بموجبها على اساس الحضر والريف، وكون هذه العوامل متغيرة من حيث الزمان و المكان فقد ادت الى تباين وتغير هذا التوزيع وشكل نمطه في المحافظة. ولكون مساحة محافظة ميسان تعد جزء من منطقة السهل الرسوبي فأن تأثير العوامل الطبيعية وخاصة الموارد المائية السطحية يبرز أثرها بشكل أكثر تجانساً في التوزيع البيئي لسكان المحافظة من توزيع العوامل البشرية و التي ظهرت على شكل مستوطنات حضرية كبيرة. لذلك يمكن إن يكون شكل التجمعات الحضرية هو (النمط المجتمع) ويكون شكل توزيع سكان الريف يأخذ شكل (النمط الخطي) حيث تمتد المستوطنات الريفية مع امتداد الموارد المائية.
3. هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة وتحديد طبيعة توزيع السكان في محافظة ميسان من الحضر والريف وبيان العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي اثرت في تقييم السكان الى حضر وريف والتباين الناتج من ذلك وتأثيره في التوزيع.
4. الحدود الزمانية و المكانية للبحث: تحدد البحث زمانياً بالمدة (1987-2012) ، اما الحدود المكانية فقد تحددت بحدود محافظة ميسان الإدارية وكما توضحها الخريطة (1)، فالمحافظة تقع في جنوب شرق العراق تحدها محافظة واسط من جهة الشمال والشمال الغربي ومحافظة ذي قار من جهة الغرب ومحافظة البصرة من جهة

الجنوب ولها حدود سياسية مع ايران من جهة الشرق.

تشغل محافظة ميسان مساحة قدرها (16072كم2) وهي بذلك تسهم بحوالي (3,69%) من مجموع مساحة العراق البالغة (435052كم2) وتضم المحافظة ستة اقضية وتسع نواحي (الخريطة (2)).

خريطة (1)

موقع محافظة ميسان من العراق

المصدر : وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خارطة العراق الادارية ، بمقياس ، ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠١٠ .

خريطة (2)

الوحدات الادارية في محافظة ميسان

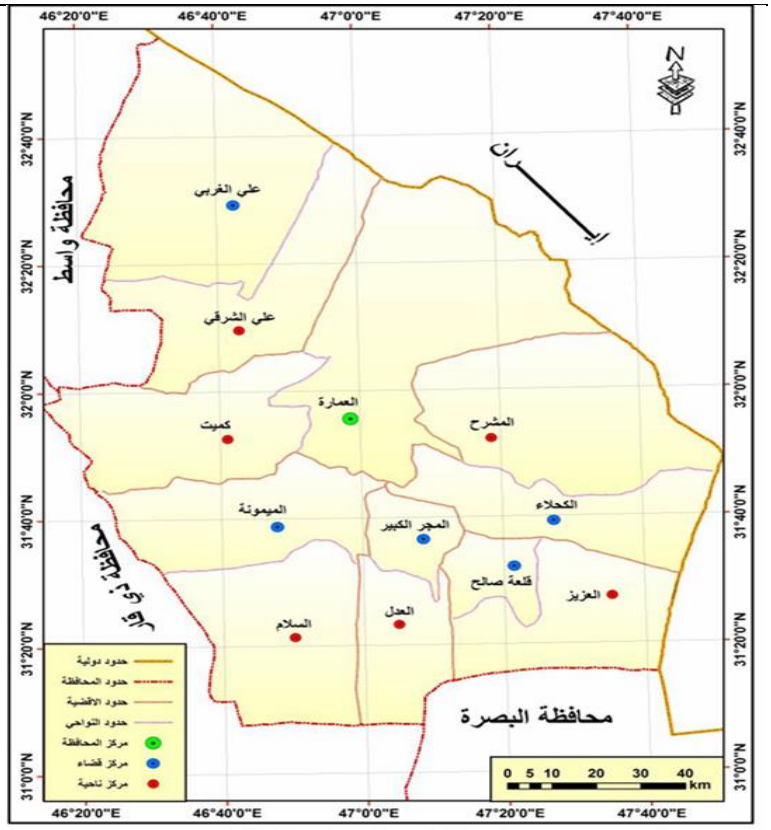

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، الخريطة الادارية لمحافظة ميسان ، بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠ ، لعام ١٩٩٧ .

المبحث الأول :- تحليل التباين المكاني للتوزيع البيئي للسكان (1987-2012)

يقصد بهذا التوزيع نسبة ماتحوية الوحدة الإدارية من مجمل السكان الحضر والريف في المحافظة، ويعد هذا التوزيع من الطرق المستخدمة في قياس التباين المكاني لتوزيع الكم الديموغرافي[1]. ودراسته تعتمد على بيانات السكان الخاصة بالتوزيع السكاني مابين الحضر والريف والتي تفصح عنها نتائج التعدادات والتقديرات السكانية للمدة المراد دراستها . وفي العراق لم يكن توزيع السكان بين الحضر والريف مثالياً ولا بصورة متساوية بين المحافظات العراقية ،وذلك يعتمد على تأثير الخصائص الجغرافية سوى كانت الطبيعية أو البشرية، والتي هي نفسها أثرت في توزيع السكان وتباين كثافتهم . من خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ تفوق محافظة بغداد في نسبة سكان الحضر حيث احتلت المرتبة الأولى بين محافظات العراق ، ولعل السبب في ذلك يعزى إلى تفوق قوة تأثير خصائصها البشرية (الحضارية) التي أدت إلى جذب السكان خلال مراحل نموها واستيطانهم بشكل تجمعات حضرية ، وهذا متأتي من كونها العاصمة وتتركز المرتبة الإدارية الأعلى فيها وكذلك تركز الأسواق التجارية والمنشآت الصناعية الكبيرة ، كذلك تتوفر فيها افضل الخدمات الحكومية وفي مختلف المجالات وهذه تعد خصائص أدت إلى جذب السكان لها أكثر من أي محافظة أخرى. كذلك نلاحظ ارتفاع لنسبة السكان الحضر في أغلب محافظات القطر مثل البصرة ونينوى وكربلاء والنجف وغيرها . بينما نجد على العكس من ذلك في محافظات أخرى حيث ترتفع نسبة السكان الريفيين فيها ومنها محافظة ديالى وبابل والمثنى .

جدول رقم (1)

توزيع سكان العراق على المحافظات حسب البيئة (الحضر والريف) حسب تعداد 1987

المحافظة	سكان الحضر	سكان الريف	مجموع السكان	% من الحضر
بغداد	3841268	—	3841268	100
بابل	516489	593085	1009574	51,2
كربلاء	333379	135885	469284	71
صلاح الدين	291882	434256	726138	40,2
الانبار	472463	348227	820690	57,6

واسط	298084	266586	564670	52,8	
القادسية	315449	243861	559805	56,3	
المثنى	155547	160209	315843	49,2	
ذي قار	491246	429802	921066	53,3	
ميسان	300124	187924	487448	61,6	
البصرة	630673	241503	872176	72,3	
كركوك	453285	147931	601219	75,4	
نينوى	999983	479447	1474203	67,8	
دهوك	218710	74594	293304	74,6	
أربيل	596118	174321	770439	77,4	
السليمانية	680807	270866	951723	71,5	
ديالى	443577	517469	961073	46,2	
النجف	429304	160296	590078	72,8	

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000 م صفحة (13) .

من خلال بيانات الجدول (2)، نجد ان نسبة سكان الحضر في تعداد 1987 بلغت في محافظة ميسان (61,6%) يقابلها (38,4) للسكان الريف، و يمكن إن يكون مرد ذلك الى هجرة السكان من مناطق الريف وكذلك هجرة أعداد كبيرة من سكان الاهوار أبان الحرب العراقية–الإيرانية الى مراكز المدن ليكونوا بمنأى عن العمليات العسكرية.

جدول رقم (2)

السكان الحضر والسكان الريف ونسبهم المئوية في محافظة ميسان حسب الأقضية للمدة 1987– 2012

الوحدة	البيئة	1987		1997		2007		2012	
		عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
قضاء	حضر	204320	83,0	284133	83,2	360478	82,3	406122	83,2
	ريف	41803	17,0	57570	16,8	77339	17,7	81706	16,8
قضاء	حضر	9452	36,4	11553	33,3	14655	32,0	22877	34,4
	ريف	16488	63,6	23183	66,7	31124	68,0	43547	65,6
قضاء	حضر	16439	24,5	21921	31,1	27800	29,9	36202	30,8
	ريف	50787	75,5	48512	68,9	65119	70,1	81562	69,2
قضاء	حضر	45489	44,1	60626	70,5	76859	69,3	95314	70,1
	ريف	57727	55,9	25326	29,5	33976	30,7	40805	29,9
قضاء	حضر	15632	71,5	33616	50,8	42638	49,4	55410	50,4

قلعة صالح	ريف	6217	28,5	32512	49,2	43616	50,6	54503	49,6
قضاء	حضر	8792	38,1	9304	24,4	11806	23,4	18655	26,1
	ريف	14302	61,9	28870	75,6	38737	76,6	53063	73,9
المحافظة	حضر	300124	61,6	421153	66,1	534236	64,8	634580	64,2
	ريف	187324	38,4	215973	33,9	289911	35,2	355186	35,8

المصدر: استخرجت النسب من قبل الباحث اعتماداً على:-

1. داليا عبد الجبار شنيشل التميمي، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان للمدة 1977-2010،رسالة ماجستير،كلية آداب،جامعة واسط،2011،غير منشورة.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2012.

احتل قضاء العمارة الصدارة باحتلاله المرتبة الأولى في نسبة السكان الحضر اذ بلغت نسبتهم فيه (83%) مقابل (17%) للسكان الريف ، واحتل قضاء قلعة صالح المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتهم فيه (71,5%) مقابل (28,5%) للسكان الريف، ويمكن ان يعزى السبب للارتفاع الواضح لنسبة السكان الحضر في هذا القضاء، يقابله انخفاض كبير للسكان الريف لهجرة سكان ناحية العزير التابعة لهذا القضاء بشكل تام الى مراكز المدن القريبة وكان نصيب مركز قضاء قلعة صالح هو الأكبر في استيعاب العدد الأكبر من المهاجرين اليه من ناحية العزير، كما توزعت مجاميع اخرى من سكان ناحية العزير على مدن العمارة وقضاء المجر الكبير وغيرها خلال سنوات الحرب العراقية-الايرانية (1980-1988) لكون ناحية العزير اصبحت مسرحاً للعمليات العسكرية، فضلاً عن هجرة سكان ريف مركز قضاء قلعة صالح وسكان الاهوار ايضاًلكون مناطق سكناهم شملت بالعمليات العسكرية. اما المرتبة الثالثة لسكان الحضر فكانت من نصيب قضاء المجر الكبير وبنسبة بلغت (44,1%) مقابل (55,9%) للسكان الريف، في حين احتلت المراتب الثلاث الاخيرة كلاً من اقضية (الكحلاء، علي الغربي، الميمونة) وبنسب بلغت على التوالي (38,1%، 36,4%، 24,5%) مقابل (61,9%، 63,6%، 75,5%) للسكان الريف على التوالي. ويلاحظ ان جميع اقضية المحافظة شهدت زيادة في نسبة السكان الحضر خلال هذه المدة بسبب هجرة السكان الريف وسكان الاهوار كما اشرنا الى ذلك.في تعداد 1997، تسجل زيادة في نسبة السكان الحضر في محافظة ميسان إذ بلغت نسبتهم (66,1%) يقابلها (33,9%) للسكان الريف واستمر قضاء العمارة مستحوذاً على الصدارة في نسبة السكان الحضر إذ بلغت (83,2%) مقابل (16,8%) للسكان الريف، وهي بذلك تكاد لا تختلف عن النسب الواردة في تعداد 1987، ويمكن أن يكون السبب في ذلك كون قضاء العمارة يمثل مركز محافظة ميسان ويمتاز بوضوح ووفرة الخدمات فيه على مختلف أنواعها سواء كانت تربوية او صحية أو إدارية أو ثقافية أو اقتصادية ، وبالتالي أصبح مركز جذب للسكان من مختلف الوحدات الإدارية في المحافظة . في حين احتل قضاء المجر الكبير المرتبة الثانية في نسبة السكان الحضر إذ بلغت النسبة فيه (70,5%) مقابل (29,5 %) للسكان الريف ويمكن أن يكون مرد هذا الارتفاع لنسبة السكان الحضر في هذا القضاء خلال هذه المدة إلى هجرة سكان الأهواز الى مراكز مدن هذا القضاءبعد تعرض الأهوار التي كانت موطناً لهم للتجفيف ، وفقدانهم لمصادر عيشهم فيها مما حدا بهم البحث عن مصادر أخرى للعيش والاستيطان. ثم جاء قضاء قلعة صالح بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (50,8 %) للحضر مقابل (49,2) للسكان الريف . واحتلت أقضية (علي الغربي ، الميمونة ، الكحلاء) المراتب الثلاث الأخيرة ، حيث بلغت نسبة السكان الحضر فيها على التوالي (33,3 % ، 31,1%، 24,4 %) مقابل (66,7% ، 68,9% ، 75,6%) للسكان الحضر على التوالي . أما مايخص تقديرات السكان لعام 2007 وتقديرات السكان لعام 2012 ، فيمكن أن نلاحظ أن نسب السكان الحضر والريف في محافظة ميسان مقاربة جداً لنسب السكان في بغداد 1997 ، فقد بلغت نسبة السكان الحضر في المحافظة في عامي (2007 ، 2012) وعلى التوالي (64,8% ، 64,2%) مقابل (35,2% ، 35,8%) للسكان الريف . أما على مستوى الأقضية فقد إستمرت الصدارة لقضاء العمارة خلال هذه المدة وبنسبة بلغت على التوالي (82,3% ، 83,2%) للسكان

الحضر مقابل (17,7% ، 16,8%) للسكان الريف . فيما إحتل قضاء المجر الكبير المرتبة الثانية وبنسبة بلغت على التوالي (69,3% ، 70,1%) للسكان الحضر مقابل (30,7% ، 29,9%) للسكان الريف وعلى التوالي . أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قضاء قلعة صالح بنسبة بلغت للعامين المذكورين وعلى التوالي (49,4% ، 50,4%) يقابلها (50,6% ، 49,6%) للسكان الريف . أما المراتب الأخرى المتبقية فكانت من نصيب أقضية (علي الغربي ، الميمونة ، الكحلاء) على التوالي وبنسب بلغت (32,0% ، 29,9% ، 23,4%) للسكان الحضر يقابلها (68,0% ، 70,1% ، 76,6%) للسكان الريف للعام 2007 . بينما بلغت النسب للسكان الحضر في المحافظة للعام 2012 وعلى التوالي (34,4% ، 30,8% ، 26,1%) على التوالي مقابل نسب بلغت وعلى التوالي (65,6% ، 69,2% ، للسكان الريف . ونستنتج مما ورد أن تركيب السكان البيئي مابين الحضر والريف في محافظة ميسان قد تباين زمانياً ومكانياً وتبعاً للظروف التي مر بها القطر فقد أشتد هذا التباين في بعض أقضية المحافظة في مدة تعدادية وأنخفض في فترة تعدادية أو مدة زمنية أخرى تبعاً لما مر في القطر من ظروف وأحداث .

المبحث الثاني : العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان البيئي

بعد عرض الصورة التي عليها التباين المكاني للتوزيع البيئي للسكان من الحضر والريف في محافظة ميسان . لابد من معرفة الأسباب تقف وراء هذا التباين وبيان طبيعة العلاقات المكانية التي توضح تركز السكان أو تشتتهم في كلا البيئتين الحضرية أو الريفية . ولقد كانت نصيباً من الدراسات العديدة التي اهتمت بتحديد دور العوامل الجغرافية في هذا التباين ودرجة الكثافة وأساليب الحياة ، استنادا لذلك فإن التوزيع البيئي لسكان المحافظة يرتبط بمجموعة من العوامل توضح العلاقة بين السكان والأرض ، وفي كثير من الأحيان تتداخل هذه العوامل فيما بينها لتعطي الصورة الحقيقية لهذا التوزيع بحيث يكون من الصعب تقدير أياً من العوامل بشكل منفصل . ولغرض دراسة تأثير هذه العوامل وترابطها في التأثير على توزيع سكان المحافظة البيئي ،فقد إعتمد البحث على تصنيف (ترايورثا) منها لتحديدها [2] . وقد إعتمدنا عرض العوامل المؤثرة فعلاً في هذا التوزيع وأهملنا العوامل التي لم يكن لها دوراً واضحاً في توزيع سكان المحافظة البيئي ، وتتمثل هذه العوامل بما يأتي :

1. العوامل الطبيعية متمثلة في دراسة الموقع الجغرافي والسطح والمناخ والموارد المائية والتربة .
2. العوامل البشرية والتي إهتمت بدراسة العوامل التأريخية والدينية والصناعية والمراتب الإدارية والنقل .
3. العوامل الديموغرافية والتي تتضمن دراسة أثر حركتي السكان الطبيعية والمكانية .
4. أولاً – العوامل الطبيعية :

تتحكم هذه العوامل تحكماً واضحاً في توزيع السكان وكثافتهم في المكان في الكثير من جهات العالم ولاسيما في الجهات الجافة التي يرتبط توزيع السكان فيها ارتباطا وثيقاً بالموارد المائية السطحية الجوفية ويتجلى تأثير هذه العوامل بشكل واضح في توزيع سكان الريف حيث يعد النشاط الزراعي الذي يمارسه السكان الأساس الوظيفي لهم الذي يميزهم عن السكان الحضر ويرتبط هذا النوع من النشاط ارتباطاً وثيقاً بخصائص البيئة الطبيعية وسنلقي الضوء على هذه الخصائص على أساس تأثيرها في هذا التوزيع دون التعمق في تفاصيلها

أ- الموقع :ويقصد به العلاقات المكانية بين البيئة المدروسة وما يحيط بها من بيئات مختلفة متقاربة أو متباعدة ، وعلى ضوء ذلك يفسر هذا الموقع قيمة المكان وأهميته التي قد تتغير تبعاً للتطور الحضاري في العالم [3] . أما بالنسبة لموقع المحافظة الجغرافي فإنها تقع جنوب شرق العراق كما تبدو من الخارطة (1) . لقد أعطى هذا الموقع للمحافظة بعض الخصائص منها مرور نهر دجلة فيها من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها ، كما إن المحافظة تمثل حلقة وصل بين محافظة البصرة (الميناء الرئيس في العراق) والمحافظات التي تقع إلى الشمال منها كمحافظات واسط وبغداد وغيرها ، كما إنها ترتبط بطرق مواصلات برية مع محافظات ذي قار والنجف والديوانية وغيرها من محافظات الفرات الأوسط .إن لموقع المحافظة هذا وما تتمتع به من خصائص جغرافية متنوعة فضلاً عن تأريخها الطويل حيث تعد ميسان أو ما يعرف بـ (مملكة ميسان) واحدة من المناطق الحضارية

المهمة التي ظهرت في جنوب بلاد وادي الرافدين إذ كان لها الدور الكبير كمحطة تجارية تربط العديد من المناطق المجاورة [4] . وهذا يوضح أهمية موقع المحافظة الجغرافي في جذب السكان والاستيطان بها .

ب- السطح : يغلب على الجزء الأكبر من سطح المحافظة صفة الانبساط كونها تقع في منطقة السهل الرسوبي الذي يشمل خمس مساحة العراق [5] . وهذا يعني إن الصفة الغالبة على سطح المحافظة هي قلة الانحدار والتباين النسبي في الارتفاع ، ولكن ذلك لا يلغي وجود بعض التفصيلات الدقيقة في سطح المحافظة .وبصورة عامة يقل ارتفاع سطح الأرض فيها كلما إبتعدنا عن نهر دجلة في كلا الاتجاهين شمالاً وجنوباً حيث توجد كتوف الأنهار والتي تمثل أعلى مناطق السهل الرسوبي ثم أحواض الأنهار التي تمثل انخفاضا في منطقة السهل الرسوبي ، حيث تبدأ كتوف نهر دجلة بالانخفاض التدريجي حتى تتلاشى جنوب مدينة العزير[6] . أما الأجزاء الشرقية للمحافظة والمجاورة للحدود الإيرانية فتمتاز بانحدارها الشديد من الجبال الحدودية الى المناطق المنخفضة المجاورة لها وهذا بدوره أدى إلى جرف تربتها كما توضحه خريطة (3) ونتيجةً لما تقدم فأن المحافظة تكاد تخلو من تباين مكاني كبير في مقدار الإرتفاع عن مستوى سطح البحر ولا في درجة الانحدار وإن الإنسان فيها وضع على ذلك الجزء من السهل الرسوبي جميع نشاطاته المختلفة .

ج- المنـــاخ :

1. درجة الحرارة : تعد من العناصر المناخية التي تؤثر في توزيع السكان بشكل عام والسكان الريف بشكل خاص لكونها تحدد القيمة الفعلية للأمطار من خلال تأثرها على التبخر وهذا بدوره ينعكس بأثره على التربة والحياة النباتية والزراعية . ومن خلال دراسة درجات الحرارة التي سجلت في المحافظة وكما توضحه بيانات الجدول (3) نلاحظ ارتفاع درجات الحرارة بشكل تدريجي يبدأ من شهر شباط حتى تبلغ الذروة للحرارة في شهر تموز وبعد ذلك تأخذ بالانخفاض التدريجي حتى تبلغ أدناها في شهر كانون الثاني . وهذه المؤشرات تدل على ارتفاع المدى الحراري السنوي والذي يعني إطالة فصل الصيف وهو فصل الحرارة المرتفعة وقصر فصل الشتاء البارد وفصلي الاعتدال الربيع والخريف .
2. الأمطار :

تخضع محافظة ميسان لنظام المطر الشتوي شأنها شأن محافظات القطر الأخرى ، ويمتد الفصل المطير فيها من شهر تشرين الأول وحتى شهر مايس إذ يصبح العراق كله في الفصل البارد منطقة لالتقاء الضغوط العالية والواطئة بالإضافة إلى كونه جسراً بين الضغط المنخفض فوق البحر المتوسط بآخر مثله فوق الخليج العربي [7] .الأمر الذي يجعله يتأثر بالمنخفضات الجوية الجبهوية ، ولا تحظى محافظة ميسان بكميات وافية من المطر . إذ يبلغ مجموع المطر السنوي الساقط فيها حوالي(173 ملم) وتسقط أكبر كميات من الأمطار خلال شهر كانون الثاني وتبلغ فيه (35,6 ملم) ،بينما تسقط اقل كمية خلال شهر تشرين الأول وتبلغ فيه (6,4 ملم) وتنعدم تماماً خلال أشهر حزيران وتموز وآب (جدول 3) ، وهذا يعني إن المحافظة تعاني من الجفاف ؛ لذلك اعتمد سكان الريف فيها في زراعتهم على الموارد المائية السطحية .

خريطة (3)

مظاهر السطح الحالية في محافظة ميسان

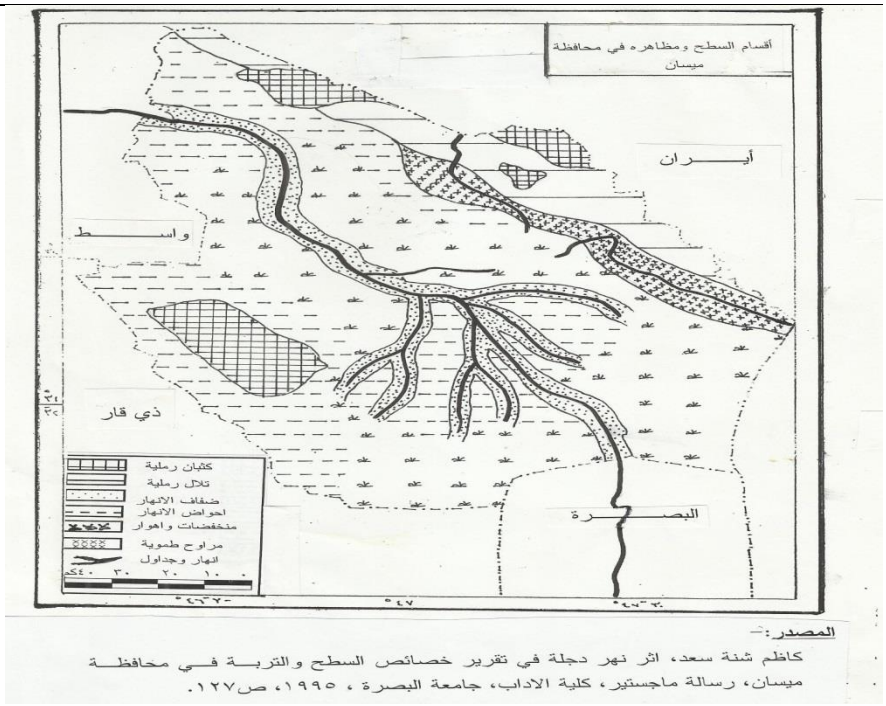

جدول (3)

المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة والامطار في محافظة ميسان (1975–2012)

الشهر	درجات الحرارة (م)	الامطار (ملم)
كانون الثاني	11,5	35,6
شباط	13,7	23,1
اذار	18,0	32,9
نيسان	24,2	15,4
مايس	30,2	3,9
حزيران	34,3	–
تموز	36,5	–
اب	35,6	–
ايلول	32,1	–
تشرين الاول	26,2	6,4
تشرين الثاني	16,9	22,2
كانون الاول	12,9	33,1
المعدل السنوي	24,3	172,6

المصدر : وزارة النقل والواصلات، الهيأة العامة للأنواء الجوية، قسم المناخ، بيانات غير منشورة.

د. الموارد المائية :تعد الموارد المائية من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في توزيع السكان البيئي (الريف والحضر) على حدٍ سواء لأهميته في الحياة ، وتتعاظم هذه الأهمية في الجهات الجافة وشبه الجافة حتى إرتبط توزيع السكان في تلك الجهات مع توزيع الموارد المائية ولاسيما السطحية التي غالباً ما تكون دخيلة عليها [8] . عند النظر إلى خريطة (4) لشبكة الأنهار وقنوات الري في محافظة ميسان نلاحظ إن الشبكة النهرية الحالية في محافظة ميسان تتكون من نهر دجلة والجداول المتفرعة منه إضافةً إلىالأنهار القادمة من المرتفعات الإيرانية من جهة الشرق كأنهار الطيب والدويرج والكرخة وبعض الجداول الصغيرة الأخرى، وكذلك الأهوار والمستنقعات التي تمتد شرق نهر دجلة كأهوار الحوشية والسناف والحويزة

وغربه كأهوار السعدية والوادية . يدخل نهر دجلة حدود محافظة ميسان شمال مدينة علي الغربي بعد خروجه من محافظة واسط ، توجد خلال المسافة بين مدينة علي الغربي وحتى غرب مدينة العمارة بـ (18 كم) ثلاث قنوات مهمة أولها قناة كميت الفيضانية ثم مشروع نهر سعد التي تخرج من الضفة اليسرى لنهر دجلة أما القناة الثالثة فهي جدول أبو بشوت التي تخرج من الضفة اليمنى للنهر ، قبل دخول النهر مدينة العمارة بحوالي (18 كم) يقع مأخذ جدول البتيرة عند الضفة اليمنى له . وعند مدينة العمارة ينشطر إلى فرعين ؛ الجنوبي وهو النهر الرئيس والشرقي وهو جدول الكحلاء ، وبعد مسافة (13 كم) يتفرع من ضفته اليمنى جدول المجر الصغير (الطبر)، وبعد حوالي (7كم) يقع مأخذ جدول المجر الكبير وإلى الشمال من مدينة قلعة صالح بـ(4,5 كم) يتفرع من ضفته اليسرى جدول المجرية وقبل وصول النهر إلى مدينة العزير يصب فيه عدد من المصارف التي تنقل قسماً من مياه هور الحويزة وأهمها مصرف الكسارة . بفضل هذه الموارد التي تنتشر في كافة جهات المحافظة كما يبدو من الخريطة (4) ، إن توفر الموارد المائية من جانب وتوفر المقومات الزراعية من جانب آخر شجع سكان الريف على التجمع بشكل قرى تمتد على حول تلك المجاري حيث يمارس السكان حرفة الزراعة ، كذلك شجع جريان هذه الموارد في نشوء المدن وتطورها من خلال جذب السكان الحضر إلى المدن ومراكز النواحي سواء بصورة مباشرة من خلال أهمية المياه في حياة السكان أو بصورة غير مباشرة حيث تجذب الأنهار العديد من الصناعات التي بدورها تجذب السكان في مناطق وجودها كما هو الحال في مدينة المجر الكبير .

خريطة (4)

شبكة الأنهار وقنوات الري في محافظة ميسان

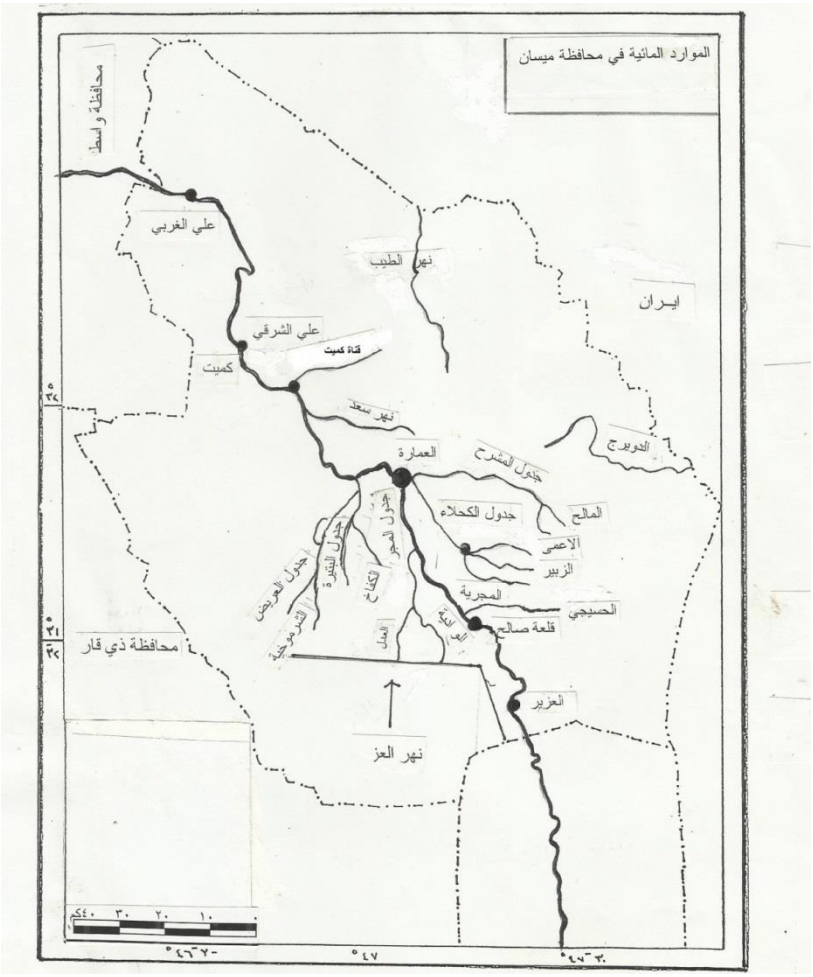

المصدر:- ماجد السيد ولي محمد،الوضع الهيدرولوجي للجزء الجنوبي من دجلة الادنى ومشروع النقل النهري ، مجلة كلية الاداب ، جامعة البصرة ، العدد 20 ، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، 1983

هـ – التربة :

تعد التربة انعكاسا مباشرا أو غير مباشر للخصائص الطبيعية للمحافظة ولاسيما ما يتعلق منها بخصائص السطح والمناخ ، لذلك فمشاكل التربة في منطقة الدراسة تنعكس على النشاط الزراعي للسكان ، كما إن إدراجها ضمن الخصائص الطبيعية يجعل منها أحد العوامل التي تلعب دوراً في توزيع السكان وكونها من المقومات المؤثرة في الإنتاج الزراعي في المحافظة . ويبدو أثر التربة في توزيع سكان المحافظة عند مقارنة خريطة (5) التي تمثل التوزيع المكاني لأصناف الترب في المحافظة مع الخريطة (2) نلاحظ إن المناطق التي تتواجد فيها تربتي كتوف الأنهار و احواض الانهار والتي تمتد على شكل شريط ضيق على جانبي نهر دجلة والجداول المتفرعة منه ، وتعد من أجود الترب الزراعية في المحافظة وذلك بسبب خصائصها الملائمة للإنتاج الزراعي نتيجة صرفها الجيد الأمر الذي يسهل حركة الماء والهواء خلالها ، إضافةً لكونها ترب غرينية طينية مزيجية ، وهي أقل ملوحة عند مقارنتها بأصناف الترب الأخرى وذلك ناجم عن إرتفاع مستوى الأرض فيها من (2 – 4 م) . كما إنها تمتاز بقلة المواد العضوية والتي لا تزيد نسبتها على (1%) [9] ، يتركز فوقها أكثر من (75%) من السكان الريف أما ترب أحواض الأنهار فهي ترب طينية يشكل الطين نسبة (50 –70 %) من مكوناتها وهي ذات ملوحة عالية مما ينعكس سلباً على فرص استثمارها إلا بعد معالجة الأسباب التي أدت إلى الحد من فرص استثمارها . ويتضح مما ورد إن خصائص المحافظة الطبيعية من إنبساط سطحها وإنحداره التدريجي نحو الجنوب حدد جريان الموارد

خريطة (5)

الترب في محافظة ميسان

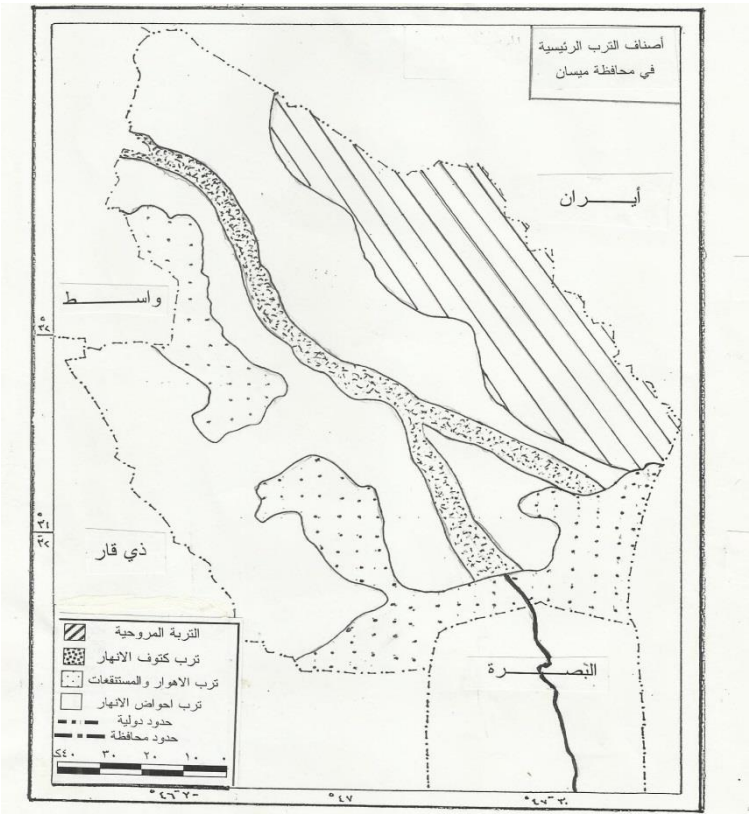

المصدر :–

كاظم شنتة سعد ، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، جامعة ميسان ، كلية التربية ، 2014 ، ص 130

ثانيا: العوامل البشرية :

لا تقل العوامل البشرية أهمية عن العوامل الطبيعية لما لها من أثرٍ فعال في توزيع السكان البيئي وخاصةًسكان المدن منهم ؛ فهي ساهمت في هذا التوزيع و بدرجات متفاوتة وقد اتضح من خلال الإطلاع الميداني أهمية هذه العوامل التي تظهر في

العامل الصناعي والعامل التاريخي الديني من أكثر العوامل البشرية المؤثرة في هذا التوزيع .

أ. العامل الصناعي:-

يعد الدور الذي تلعبه الصناعة في التوزيع البيئي للسكان وتباينه على قدر من الأهمية وقد تضاعفت أهميته حاضراً نتيجةً للتطور الهائل الذي طرأ عليها، وتؤثر الصناعة في هذا التوزيع من جانبين؛ احدهما مباشر متمثل بالتركز السكاني القريب منها و الآخر غير مباشر ويتمثل بقدرتها في جذب السكان الريف لانها غالباً ما تتوطن في المدن الكبيرة[10] .ومن خلال دراسة اثر الصناعة في التوزيع البيئي لسكان محافظة ميسان فانه يتضح من تباين توزيعها بين وحدات المحافظة الإدارية وبالتالي جذبت السكان الى مناطق توطنهم بشكل تجمعات حضرية، فقد نما الاستيطان الحضري وتطور في مركز قضاء العمارة والتي من أهمها (مصنع الزيوت النباتية و مصنع حبيبات البلاستيك ومعظم صناعات الطابوق والإسفلت والصناعات النفطية)، يليها مركز قضاء المجر الكبير والذي ضم العديد من المنشأت الصناعية من اهمها مصنع سكر القصب ومصنع عجينة الورق، ويمكن القول ان الصناعة قد اثرت في توزيع السكان الحضر في المحافظة باعتبارها تمثل قطاعاً مهماً لعمل السكان وجذبهم في مركزي قضاءي العمارة والمجر الكبير.

أ. العامل الديني والتأريخي:-

يؤدي هذا العامل الى تباين توزيع السكان البيئي ما بين الحضر والريف ويظهر اثره بشكل واضح في المدن التاريخية ذات التأريخ الطويل حيث تجذب المراقد الدينية والاماكن المقدسة السكان بشكل تجمعات حضرية للاستيطان حولها[11]. تنتشر في عموم محافظة ميسان اعداد كبيرة من المراقد الدينية للائمة والاولياء والصالحين الى جانب بعض المناطق الاثرية، الا ان اثر هذه المراقد والمناطق الاثرية وتأريخها العريق في توزيع سكان المحافظة يظهر واضحاً في مركز قضاء علي الغربي ونواحي العزير وعلي الشرقي وسيد احمد الرفاعي التي تتوزع فيها المراقد الدينية والتاريخية المهمة، حيث تعد ميسان او مايعرف بـ (مملكة ميسان) واحدة من المناطق الحضارية المهمة.

وكانت دولة ميسان التي نشأت جنوبي ارض بابل تحت حماية السلوقيين (311 ق.م-247 ق.م) وقد حكمها ثلاث وعشرون ملكاً ما يقارب ثلاث قرون ونصف[12]. اما عن الفتح الاسلامي للمذار فقد ذكر المؤرخين فتحها على يد خالد بن الوليد بعد ان كانت تحت السيطرة الفارسية سنة 12 هـ - 634م ، مما جعلها مركز لجذب السكان واستيطانهم بها كما ساهمت المراكز الدينية في نمو المراكز الحضرية التي تحويها حيث يفد سنوياً اعداد من الزائرين وهذا مانلاحظه في قضاء علي الغربي حيث يوجد مرقد الامام علي الغربي وناحية علي الشرقي حيث يوجد فيها مرقد الامام علي الشرقي وناحية سيد احمد الرفاعي حيث يوجد فيها مقام سيد احمد الرفاعي وفي قضاء قلعة صالح التي يوجد فيها مقام الامام عبد الله بن علي، اذ تجذب هذه المراقد السكان للاستيطان حولها او بالقرب منها بشكل تجمعات حضرية[13].

جـ. طرق النقل والمواصلات في محافظة ميسان:-

تعد طرق النقل احد الوسائل الرئيسية والمهمة في اتساع مجال النشاط الاقتصادي وظهور المستوطنات البشرية لأن ديمومة التطور في حجم الإنتاج الزراعي والصناعي، فضلاً عن أهميتها الفاعلة في التأثير بشكل مباشر، وغير مباشر في رسم وتحديد خريطة المستوطنات ونحو مراكز العمران البشرية، كما وان طرق النقل تعد عاملاً هاماً ومؤثراً في إعادة توزيع السكان[14]، لقد بات من المعروف أهمية طرق النقل في نجاح خطط التنمية فبدون قطاع النقل لا يمكن تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي[15]. لذا نجد إن النقل يسهل استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة أينما كانت وأينما وجدت.

لقد ساهمت زيادة اعداد السكان في محافظة ميسان في مد وتطوير شبكات طرق النقل الرئيسية والثانوية وربط مركز مركز المحافظة مع الوحدات الادارية وكذلك ربط الوحدات الادارية مع الاطراف بوساطة الطرق الثانوية لتباعد السكان في الانتقال والحركة بين المراكز الحضرية والريفية وتخدم محافظة ميسان شبكة من طرق النقل الرئيسية والثانوية يبلغ طولها (807كم)، تبلغ اطوال الطرق المعبدة منها (683كم) تشكل نسبة قدرها (84,6%) من مجموع طرق النقل في المحافظة[16].

د. المراتب الادارية:-

يؤثر اختلاف الوحدات الادارية من حيث مراتبها في التوزيع البيئي للسكان وذلك لاختلاف مستوى الخدمات الحكومية المقدمة لها، وفي العراق تتمتع مراكز المحافظات بنصيب كبير من الخدمات من حيث الكم والنوع من تلك الخدمات المقدمة الى مراكز الاقضية وهذا بدورة ينعكس على اختلافات واضحة في مجال التوظيف والعمل في مختلف الانشطة الاقتصادية، وهذا ينعكس اثره في توزيع السكان البيئي، وفي محافظة ميسان تتمتع مدينة العمارة (مركز المحافظة) بخدمات حكومية افضل في مختلف الجوانب الصحية والثقافية والترفيهية والبلدية لكونها مركز المحافظة الرئيسي، كما انها تضم حوالي (45%) من مجموع السكان وقد ادى هذا العامل الى جذب السكان اليها ولا سيما السكان الريفيين منهم. وتتكرر نفس الحالة في مركز المجر الكبير وقضاء قلعة صالح وقضاء الكحلاء وقضاء علي الغربي. وهكذا نلاحظ قوة الجذب في المحافظة تتركز في المدن المذكورة مما تسبب في اختلاف الوحدات الادارية من حيث نصيبها في هذا التوزيع، كما تؤثر بعض القرارات الادارية التي تغير مراتب الوحدات الادارية كتغير القرية الى ناحية والناحية الى قضاء في توزيع السكان كما هو الحال في قرية بني هاشم التي تحولت الى ناحية بني هاشم وقرية السيد احمد الرفاعي التي تحولت الى ناحية سيد احمد الرفاعي.

هـ. العوامل الديموغرافية:-

و تتمثل بحركتي السكان الطبيعية والمكانية التي لها انعكاساتها على هذا التوزيع وما يتطلب من امكانية اعادة التوزيع مستقبلاً خاصةً في المناطق ذات البيئة الحضرية التي تنمو بشكل متزايد يفوق كثيراً المناطق ذات البيئة الريفية، نتيجةً لحركة السكان المستمرة والتي تكون غالباً من الريف الى الحضر وذلك لعدم تكافؤ الفرص في العمل بين البيئتين الريفية والحضرية.

نستنتج من مجمل ما ورد من تأثير الخصائص الجغرافية بشقيها؛ الطبيعية والبشرية على توزيع السكان في المحافظة مابين الريف و الحضر يظهر لنا بأن توزيع الخصائص البشرية في المحافظة كان يعطي تبايناً واضحاً اكثر من اثر توزيع الخصائص الطبيعية مما جعل توزيع السكان البيئي مابين الحضر والريف يحظيان بنمطين مختلفين، فالنمط المتجمع هو السائد في مناطق حضرية محددة تحظى بتلك الخصائص، والنمط المنتشر يسود في المناطق الريفية حيث تتوزع الخصائص الطبيعية بشكل اكثر عدالة.

ألاستنتاجات:-

1. ظهر التوزيع البيئي للسكان مابين الحضر والريف على أساس تأثير العوامل الطبيعية والبشرية حيث كان لموقع المحافظة الجغرافي و مايتمتع به من خصائص طبيعية وبشرية وملائمتها لقيام النشاط بأشكاله المختلفة سواءً كان زراعياً اوصناعيا او تجارياً لم يكن منصفاً تماماً لمجمل السكان في المحافظة فالكفة تميل لصالح السكان الحضر الذين تجمعوا على شكل تجمعات حضرية في مراكز المدن الرئيسية و مابين الريف الذين هم اقل حظاً من سكان الحضر حيث توزعوا خطياً مع امتداد المجاري المائية السطحية.
2. لم تظهر الدراسة تبايناً كبيراً في توزيع السكان مابين الحضر والريف زمانياً خلال مدة الدراسة (1987-2012) فقد تفوق السكان الحضر في اغلب التعدادات التي تمثلها المدة الزمنية للدراسة.
3. انعكست طبيعة عدم وجود التباين الكبير في التعدادات السكانية على تقسيم الوحدات الادارية من حيث اعداد السكان الحضر فيها وهي كافة مراكز الاقضية بأستثناء مراكز اقضية علي الغربي و الميمونة والكحلاء في الفترة التعدادية (2007-2012) وهذه الاقضية تسود فيها الطبيعة الريفية والاتجاه القائم فيها نحو العمل الزراعي.

التوصيات:-

1. وضع الخطط الكفيله لتمية البيئة الريفية على اساس تطوير موارد الارض والمياه وتخصيص الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، وتطوير الانتاج الزراعي كماً ونوعاً، وفي مجال التنمية الحضرية يجب تطويرها بشكل يتفق مع اعدادها من سكان المحافظة وتخصيص الموارد المالية لها ايضاً وتوزيعها بشكل عادل على مختلف

البيئات الحضرية وفق حجم السكان اخذين بنظر الاعتبار الاولوية لتحسين وتطوير الخدمات.

2. الحد من الهجرة الريفية الى مدن المحافظة خاصة الى مركز المحافضة (مدينة العمارة) وذلك من خلال تقليل الفوارق بين البيئتين والعمل على معالجة البطالة ورفع المستوى المعاشي للسكان وخاصةً السكان الريفين منهم.

الهوامش :-

1.عبد علي الخفاف، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية،مطبعة دار الضياء، النجف،2005،ص 22.

2.Thewartha .Clean, A Geography of Population World Patterns, New York< John Wiley and Sons, 1969.

3.يسري الجوهري، الجغرافية البشرية، مطبعة دار المعارف، الاسكندرية 1988،ص 463.

4. عبد الرحيم حنون عطية ، ميسان المملكة العربية، شذرات ميسانية، اصدارات كلية التربية،جامعة ميسان،كانون الاول،2010، ص13.

5. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، القاهرة،1965،ص41.

6. قاسم مهاوي خلاوي، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة، رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الاداب-جامعة البصرة 1998،ص9 ،غير منشورة.

7. كاظم عبد الوهاب الاسدي، تكرار المنخفظات الجوية واثرها في طقس العراق ومناخه، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب جامعة البصرة، 1991، ص48.

8. قصي السامرائي وعبد مخور الريحاني، جغرافية الاراضي الجافة، مطبعة جامعة بغداد، 1990،ص213.

9. عصام طالب عبد المعبود السالم، من خصائص ترب محافظة ميسان، رسالة ماجستير كلية الاداب، جامعة البصرة 1989، ص42.

10. سميرة كاظم الشماع، ماطق الصناعة في العراق، منشورات وزارة الثقافة والاعلام 1980، ص268.

11. جواد كاظم الحسناوي، التباين المكاني لسكان محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999، ص54.

12. منذر عبد الكريم البكر، دولة ميسان العربية، مجلة المورد، المجلد السادس العشر، العدد الثالث، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، 1986، ص3.

13. محسن سعد عبد الرزاق، محافظة النجف، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1988، ص15.

14. عدنان عناد غياض العكيلي ، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة 1977-1997، اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001، ص45،غير منشورة.

15. ضحى لعيبي كاظم السدخان، التباين المكاني للمراتب الرئيسية في محافظة ميسان، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية، جامعة البصرة، 2004،ص10.

16. عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1992،ص 137.

المصادر:

1.الخفاف، عبد علي، العالم الاسلامي واقع ديموغرافي ومؤشرات تنموية، مطبعة دار الضياء،النجف، 2005.

2.Thewartha .Clean, A Geography of Population World Patterns, New York John Wiley and Sons, 1969.

3. الجوهري،يسري، الجغرافية البشرية، مطبعة دار المعارف، الاسكندرية 1988.

4. عطية ،عبد الرحيم حنون، ميسان المملكة العربية، شذرات ميسانية، اصدارات كلية التربية،جامعة ميسان،كانون الاول،2010.

5. الخلف،جاسم محمد، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، القاهرة،1965.

6.خلاوي، قاسم مهاوي، الكفاءة الوظيفية لمدينة العمارة، رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الاداب–جامعة البصرة 1998 ،غير منشورة.

7.الاسدي، كاظم عبد الوهاب، تكرار المنخفظات الجوية واثرها في طقس العراق ومناخه، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب جامعة البصرة، 1991.

8.السامرائي، قصي والريحاني ،عبد مخور، جغرافية الاراضي الجافة، مطبعة جامعة بغداد، 1990.

9. السالم ،عصام طالب عبد المعبود، من خصائص ترب محافظة ميسان، رسالة ماجستير كلية الاداب، جامعة البصرة 1989.

10.الحسناوي، جواد كاظم، التباين المكاني لسكان محافظة بابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999.

11. سعد، كاظم شنتة، اثر نهر دجلة في تقرير خصائص السطح والتربة في محافظة ميسان،رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، 1995.

12.البكر، منذر عبد الكريم، دولة ميسان العربية، مجلة المورد، المجلد السادس العشر، العدد الثالث، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، 1986.

13.الشماع، سميرة كاظم، ماطق الصناعة في العراق، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، 1980.

14.عبد الرزاق، محسن سعد، محافظة النجف، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1988.

15.العكيلي، عدنان عناد غياض، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة 1977–1997، اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001،غير منشورة.

16. السدخان، ضحى لعيبي كاظم، التباين المكاني للمراتب الرئيسية في محافظة ميسان، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التربية، جامعة البصرة، 2004.

17. فضيل ،عبد خليل ورسول، احمد حبيب، جغرافية العراق الصناعية، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1992.

18. التميمي، داليا عبد الجبار شنيشل، التباين المكاني للوفيات المسجلة في محافظة ميسان للمدة (1977–2010)، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة واسط،2011.

19. سعد، كاظم شنته، جغرافية محافظة ميسان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، جامعة ميسان، كلية التربية، 2014.

20.محمد، ماجد السيد ولي، الوضع الهيدرولوجي للجزء الجنوبي من دجلة الأدنى ومشروع النقل النهري، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد 20، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983.

الاصدارات الحكومية:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000.

2.وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1:1000000 لعام 2010.

3. وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة، الخريطة الإدارية لمحافظة ميسان بمقياس 1: 500000 لعام 1997.

4.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2012.